



# متن الفقه الأكبر

للإمام أبي حنيفة النعمان رضي الله عنه  
المولود سنة ٨٠ والمتوفى سنة ١٥٠ هـ

هذه النسخة مقابلة على عشر مخطوطات  
وفيها تعليقات وفوائد مهمة  
لا يستغني القارئ عنها

الشيخ الشريف الدكتور جميل حليم  
الهاشمي الحسيني الأشعري الماتريدي الشافعي  
البيروتي ثم المدني  
رئيس جمعية المشايخ الصوفية



شركة دار المنشاري

# متن الفقه الأكبر

للإمام أبي حنيفة النعمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ

المولود سنة ٨٠ والمتوفى ١٥٠ هـ

هذه النسخة مقابلة على عشر مخطوطات  
وفيه تعليقات وفوائد مهمة لا يستغني القارئ عنها

تحقيق وتعليق

الشيخ الشريف الدكتور جميل حليم

الهاشمي الحسيني الأشعري الشافعي

البيروتي ثم المدني

رئيس جمعية المشايخ الصوفية

شركة دار المصنوعات



الطبعة الأولى

١٤٣٦هـ - ٢٠١٥م

شركة دار المنشاتيع

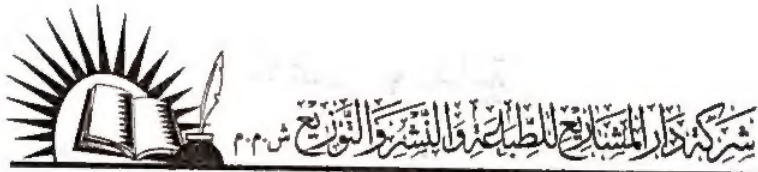
بيروت - لبنان

العنوان: المزرعة، بربور، شارع ابن خلدون،

بناية الإخلاص

تلفون وفاكس: ٣١١ ٣٠٤ (١ ٩٦١) ٠٠

صندوق بريد: ٥٢٨٣ - ١٤ بيروت - لبنان



ISBN 978-9953-20-793-3



email: dar.nashr@gmail.com

www.dmcpublisher.com

سند الدكتور الشيخ جميل حليم  
في الفقه الأكبر  
إلى الإمام أبي حنيفة رضي الله عنه

أروي كتاب الفقه الأكبر في عقيدة  
أهل السنة والجماعة نصرهم الله الذي  
ألفه الإمام أبو حنيفة نفعنا الله به وبعلمه  
سماحاً على الإمام العلامة الحجة  
الهمام الفقيه الأصولي المقدم الحافظ  
المجتهد المحدث شيخ الأعلام أبي  
عبد الرحمن عبد الله بن محمد بن يوسف بن  
جامع بن عبد الله الهرري الحبشي العبدري  
الشيبني نزيل ودفن مدينة بيروت رضي الله  
تعالى عنه وأرضاه، وهو عن مفتي الحبشة

الشيخ المحدث الفقيه النحوي محمد  
سراج الجبرتي الآني، وهو عن الشيخ الفقيه  
محمد حبيب الله الشنقيطي المالكي، وهو  
عن العلامة النحوي عبد المجيد الشرنوبى،  
وهو عن الشيخ الفقيه حسن العدوي، وهو  
عن الشيخ العلامة حسن القويسني، وهو  
عن الشيخ العلامة محمد الأمير الكبير،  
وهو عن الشيخ علي الإسقاطي (وهو نور  
الدين أبو الحسن علي بن محمد السقاط)،  
وهو عن الشيخ الفقيه العلامة المحدث  
المسند عبد الله بن سالم البصري، وهو  
عن الشمس محمد البابلي، وهو عن الزين  
عبد الله البحر اوي الحنفي، وهو عن الجمال



ابن زكريا يوسف، وهو عن أبيه الشيخ الفقيه  
القاضي زكريا الأنصاري الشافعي، وهو  
عن الحافظ ابن حجر العسقلاني، وهو عن  
الصدر محمد الميذومي، وهو عن أبي الفرج  
عبد اللطيف بن عبد المنعم بن عبد الوهاب  
ابن كليب، وهو عن أبي سعيد أحمد بن  
عبد الجبار الصيرفي، وهو عن أبي القاسم  
علي ابن محسن التنوخي، وهو عن أبي  
إسحق إبراهيم بن أحمد الطبري، وهو عن  
أبي بكر ابن محمد بن أحمد الرازي، وهو  
عن أبي عامر بن سيار، وهو عن أبي سليمان  
موسى ابن سليمان الجوزجاني، وهو عن  
الإمام القاضي محمد بن الحسن الشيباني،

وهو عن الإمام العظيم المجتهد الكبير  
التابعي الجليل والقدوة النبيل ذي العلم  
الغزير صاحب المذهب الحنفي الشهير أبي  
حنيفة النعمان بن ثابت الكوفي ذي الفضل  
الوفير رضي الله تعالى عنه وأرضاه.

سند آخر للدكتور الشيخ جميل حليم  
في الفقه الأكبر والعقيدة الطحاوية  
بهذا الطريق إلى الطحاوي في متن  
العقيدة الطحاوية ومنه إلى أبي  
حنيفة في متن الفقه الأكبر

وأرويهما عن شيخنا الهرري رضي الله  
عنه وبقراءة غيري عليه وأنا أسمع وهو  
يرويهما بأسانيد مختلفة متعددة، منها روايته  
عن مفتي الحبشة الشيخ محمد سراج  
الجبرتي، عن الشيخ الرحلة المسند أحمد  
ابن موسى الموريسي الهندي، عن مسند  
المدينة أبي اليسر فالح بن محمد الظاهري،  
عن المسند العالم الشيخ محمد بن علي



السنوسي الخطابي، عن الحافظ اللغوي  
الفقيه محمد مرتضى الزبيدي، كلاهما عن  
سالم بن محمد الحفني، عن محمد بن  
عبد العزيز الزيادي، عن محمد بن علاء الدين  
البابلي، عن سالم بن محمد السنهوري، عن  
النجم محمد بن أحمد الغيطي، عن ملحق  
الأحفاد بالأجداد الشيخ زكريا بن محمد  
الأنصاري، عن الحافظ أحمد بن حجر  
العسقلاني، عن أبي إسحاق إبراهيم بن  
أحمد التنوخي، عن أبي محمد عبد الرحمن  
ابن عبد المولى اليلداني، عن إسماعيل بن  
أحمد العراقي، عن الحافظ أبي موسى  
محمد بن أبي بكر بن عمر المديني، عن

إسماعيل بن الفضل بن الإخشيد، عن أبي  
الفتح منصور بن الحسين الثاني، عن الحافظ  
أبي بكر محمد بن المقرئ، عن الإمام  
الحافظ الفقيه أبي جعفر أحمد بن سلامة  
الطحاوي المصري، عن أبي جعفر أحمد  
ابن أبي عمران، عن أبي الوليد بشر بن الوليد  
الكندي، عن أبي يوسف يعقوب بن إبراهيم  
ابن حبيب بن سعد بن حميد الأنصاري، عن  
الإمام أبي حنيفة النعمان بن ثابت الكوفي  
رضي الله عنه وأرضاه.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الفقه الأكبر  
للإمام أبي حنيفة النعمان  
رضي الله عنه

قال الإمام أبو حنيفة رضي الله عنه:

أَصْلُ التَّوْحِيدِ وَمَا يَصِحُّ الِاعْتِقَادُ  
عَلَيْهِ يَجِبُ<sup>(١)</sup> أَنْ يَقُولَ<sup>(٢)</sup>: ءَامَنْتُ بِاللَّهِ،

---

(١) قال الإمام الحافظ المجتهد عبد الله الهرري رضي الله

عنه: «أي في قلبه».

(٢) في (ب) نقول.



وَمَلَأْتِكْتَهُ<sup>(١)</sup>، وَكُتِبَ، وَرُسِلَ<sup>(٢)</sup>، وَالْبَعْثُ بَعْدَ  
الْمَوْتِ، وَالْقَدَرُ خَيْرُهُ وَشَرُّهُ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى،  
وَالْحِسَابُ<sup>(٣)</sup>، وَالْمِيزَانُ، وَالْجَنَّةُ، وَالنَّارُ،  
وَذَلِكَ<sup>(٤)</sup> حَقٌّ كُلُّهُ. وَاللَّهُ تَعَالَى وَاحِدٌ لَا  
مِنْ طَرِيقِ الْعَدَدِ، وَلَكِنْ مِنْ طَرِيقِ أَنَّهُ لَا  
شَرِيكَ لَهُ، لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ، وَلَمْ يَكُنْ لَهُ  
كُفُوًا أَحَدٌ. لَا<sup>(٥)(٦)</sup> يُشَبِّهُ شَيْئًا مِنَ الْأَشْيَاءِ

---

(١) في (ب) ورسله واليوم الآخر.

(٢) في (ب) ورسله واليوم الآخر.

(٣) في (أ) والصراط.

(٤) سقطت من (أ) و(ب).

(٥) في (أ) لا يشبهه شيء من خلقه ولا يشبهه شيء من خلقه.

(٦) في (ب) لا يشبهه شيء من الأشياء من خلقه ولا يشبهه شيء من خلقه.

مِنْ خَلْقِهِ<sup>(١)</sup>، وَلَا يُشَبِّهُهُ شَيْءٌ مِنْ خَلْقِهِ<sup>(٢)(٣)</sup>،  
لَمْ يَزَلْ وَلَا يَزَالُ بِأَسْمَائِهِ<sup>(٤)</sup> وَصِفَاتِهِ الذَّاتِيَّةِ  
وَالْفِعْلِيَّةِ<sup>(٥)</sup>.

أَمَّا الذَّاتِيَّةُ: فَالْحَيَاةُ وَالْقُدْرَةُ وَالْعِلْمُ  
وَالْكَلَامُ وَالسَّمْعُ وَالْبَصَرُ وَالْإِرَادَةُ.  
وَأَمَّا الْفِعْلِيَّةُ: فَالتَّخْلِيقُ وَالتَّرْزِيقُ

---

(١) وكل العالم خلقه فلا يشبهه شيئاً من الأشياء ولا بوجه  
من الوجوه.

(٢) في (أ) لا يشبهه شيء من خلقه ولا يشبه شيئاً من  
خلقه.

(٣) في (ب) لا يشبهه شيء من الأشياء من خلقه ولا يشبه  
شيئاً من خلقه.

(٤) في (أ) من أسمائه.

(٥) سقطت من (د).

والإنشاء<sup>(١)</sup> والإبداع والصنع، وغير<sup>(٢)</sup> ذلك من صفات الفعل. لم يزل ولا يزال بصفاته<sup>(٣)</sup>. وأسماءه صفة<sup>(٤)</sup> له، لم يحدث له صفة ولا اسم<sup>(٥)</sup>، لم يزل عالمًا بعلمه، والعلم صفة في الأزل<sup>(٦)</sup>، قادرًا بقدرته، والقدرة صفة له في الأزل<sup>(٧)</sup>، وخالقًا بتخليقه، والتخليق صفة له في الأزل<sup>(٨)</sup>، وفاعلًا بفعله، والفعل

(١) في (ج) (والأشياء) وهو تحريف.

(٢) في (ج) (وغيرك) وهو تحريف.

(٣) في (أ) و(ب) و(ج) لم يزل ولا يزال بصفاته وأسمائه.

(٤) سقطت من (أ).

(٥) في (ج) بصفاته صفة.

(٦) في (أ) زيادة (و) وكذلك في (ج).

(٧) في (أ) و(ب) و(ج) والقدرة صفته في الأزل.

(٨) في (أ) و(ب) والتخليق صفته في الأزل.



صِفَةُ لَهُ فِي الْأَزَلِ<sup>(١)</sup>، وَالْفَاعِلُ هُوَ اللَّهُ تَعَالَى،  
وَالْفِعْلُ صِفَتُهُ فِي الْأَزَلِ<sup>(٢)</sup>، وَالْمَفْعُولُ<sup>(٣)</sup>  
مَخْلُوقٌ، وَفِعْلُ اللَّهِ تَعَالَى غَيْرُ مَخْلُوقٍ<sup>(٤)</sup>.  
وَصِفَاتُهُ فِي الْأَزَلِ غَيْرُ مُحْدَثَةٍ وَلَا مَخْلُوقَةٍ<sup>(٥)</sup>،  
فَمَنْ<sup>(٦)</sup> قَالَ إِنَّهَا مَخْلُوقَةٌ أَوْ مُحْدَثَةٌ أَوْ وَقَفَ<sup>(٧)</sup>

---

(١) فِي (أ) وَ (ب) وَالْفِعْلُ صِفَتُهُ فِي الْأَزَلِ.

(٢) فِي (أ) وَ (ب) وَفَعْلُهُ صِفَتُهُ فِي الْأَزَلِ.

(٣) الْمَفْعُولُ أَيُّ الْحَادِثِ وَهُوَ مَخْلُوقٌ لِلَّهِ.

(٤) قَالَ شَيْخُنَا الْهَرَرِيُّ: «يَعْنِي أَنَّ الْمَخْلُوقَاتِ حَادِثَةٌ  
أَمَّا خَلْقُهُ لَهَا أَزَلِيٌّ، أَيُّ أَنَّ صِفَةَ التَّخْلِيقِ الْقَائِمَةُ  
بذَاتِ اللَّهِ تَعَالَى أَزَلِيَّةٌ فَيَخْلُقُ الْحَادِثَاتِ فِي الْوَقْتِ الَّذِي  
عِلْمٌ وَجُودَهَا فِيهِ».

(٥) سَاقِطَةٌ مِنْ (أ).

(٦) فِي (أ) وَ (ب) وَمِنْ.

(٧) فِي (أ) زِيَادَةٌ (فِيهَا).

أَوْ شَكَّ فِيهَا فَهُوَ كَافِرٌ بِاللَّهِ<sup>(١)(٢)</sup>. وَالْقُرْءَانُ<sup>(٣)</sup>  
كَلَامُ اللَّهِ تَعَالَى فِي الْمَصَاحِفِ مَكْتُوبٌ،  
وَفِي الْقُلُوبِ مَحْفُوظٌ، وَعَلَى الْأَلْسُنِ مَقْرُوءٌ،  
وَعَلَى النَّبِيِّ<sup>(٤)(٥)</sup> عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ<sup>(٦)(٧)</sup>

---

(١) فِي (أ) وَ(ب) زِيَادَةُ (تَعَالَى).

(٢) قَالَ شَيْخُنَا الْهَرَرِيُّ: «مَنْ وَصَفَهُ بِحَيَاةٍ حَادِثَةٍ أَوْ شَكَّ  
فِي ذَلِكَ فَهُوَ كَافِرٌ وَكَذَلِكَ مَنْ اعْتَقَدَ أَنَّ عِلْمَهُ وَقُدْرَتَهُ  
وَكَلَامَهُ حَادِثٌ فَهُوَ كَافِرٌ وَكَذَلِكَ مَنْ شَكَّ فِي ذَلِكَ وَمَنْ  
تَوَقَّفَ أَيَّ قَالٍ إِنَّهَا لَيْسَتْ قَدِيمَةً وَلَا حَادِثَةً هَذَا أَيْضًا  
كَافِرٌ».

(٣) هُنَا مَعْنَاهُ اللَّفْظُ الْمَنْزُولُ هُوَ الْمَكْتُوبُ وَالْمَقْرُوءُ  
وَالْمَحْفُوظُ وَهُوَ دَلِيلٌ يَدُلُّ عَلَى الْكَلَامِ الْذَاتِي.

(٤) سَاقِطَةٌ مِنْ (أ).

(٥) فِي (ب) صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

(٦) سَاقِطَةٌ مِنْ (أ).

(٧) فِي (ب) صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

مُنَزَّلٌ، وَلَفْظُنَا بِالْقُرْءَانِ مَخْلُوقٌ، وَكِتَابَتُنَا  
لَهُ مَخْلُوقَةٌ<sup>(١)</sup>، وَقِرَاءَتُنَا لَهُ مَخْلُوقَةٌ<sup>(٢)</sup>،  
وَالْقُرْءَانُ غَيْرُ مَخْلُوقٍ<sup>(٣)</sup>. وَمَا ذَكَرَهُ اللَّهُ<sup>(٤)</sup>  
فِي الْقُرْءَانِ حِكَايَةً<sup>(٥)</sup> عَنْ مُوسَى<sup>(٦)</sup> وَغَيْرِهِ مِنَ  
الْأَنْبِيَاءِ، وَعَنْ فِرْعَوْنَ وَإِبْلِيسَ، فَإِنَّ ذَلِكَ كُلَّهُ

---

(١) في (أ) و(ب) مخلوق.

(٢) في (أ) و(ب) مخلوق.

(٣) قال شيخنا الهرري: «القرءانُ غيرُ مخلوقٍ: أي كلامُ  
الله الذاتيّ الأزليّ الأبديّ الذي ليس بحرفٍ ولا صوتٍ  
ولا لغةٍ».

(٤) في (أ) زيادة (تعالى).

(٥) ساقطة من (ب).

(٦) في (أ) زيادة (عليه السلام).



كَلَامُ اللَّهِ تَعَالَى <sup>(١)</sup> إِنْخِبَارًا عَنْهُمْ، وَكَلَامُ اللَّهِ <sup>(٢)</sup>  
تَعَالَى <sup>(٣)</sup> غَيْرُ مَخْلُوقٍ <sup>(٤)</sup>، وَكَلَامُ مُوسَى وَغَيْرِهِ  
مِنَ الْمَخْلُوقِينَ مَخْلُوقٌ، وَالْقُرَّاءُ أَنْ كَلَامُ  
اللَّهِ تَعَالَى <sup>(٥)</sup> فَهُوَ قَدِيمٌ <sup>(٦)</sup>، لَا كَلَامُهُمْ <sup>(٧)</sup>.

---

(١) أي اللفظ المنزل لأنه ليس من تأليف مخلوق وهو  
عبارة عن كلام الله الذي لا يُشبه كلام المخلوقين.

(٢) ساقطة من (ب).

(٣) ساقطة من (ب).

(٤) أي الكلام الذاتي.

(٥) ساقطة من (أ) و(ب).

(٦) ساقطة من (أ) و(ب). قال شيخنا الهرري: «ومعناه

القرءان هنا أي كلام الله الذاتي وليس اللفظ المنزل».

(٧) قال شيخنا الهرري: «أي أَنَّ الكتب السماوية المنزلة

على الأنبياء هي عبارة عن كلام الله الذاتي تدلُّ عليه وهي

ليست من كلام وتأليف الأنبياء».

وَسَمِعَ مُوسَى كَلَامَ اللَّهِ تَعَالَى<sup>(١)</sup>، قَالَ  
تَعَالَى<sup>(٢)</sup>: ﴿وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا﴾<sup>(٣)</sup>  
وَقَدْ كَانَ اللَّهُ تَعَالَى مُتَكَلِّمًا، وَلَمْ يَكُنْ  
كَلَّمَ<sup>(٤)</sup> مُوسَى، وَقَدْ كَانَ اللَّهُ تَعَالَى  
خَالِقًا فِي الْأَزَلِ وَلَمْ يَخْلُقِ الْخَلْقَ،  
﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾<sup>(٥)(٦)</sup>،  
فَلَمَّا كَلَّمَ اللَّهُ<sup>(٧)</sup> مُوسَى، كَلَّمَهُ بِكَلَامِهِ الَّذِي

---

(١) في (أ) و(ب) كما في قوله تعالى.

(٢) في (أ) و(ب) كما في قوله تعالى. في (ب) خلق الله الخلق.

(٣) سورة النساء/ آية ١٦٤.

(٤) أي أن الله متّصفٌ بصفة الكلام الذاتي أزلاً وأبداً قبل

أن يحصل لموسى سماع كلام الله الذاتي.

(٥) الآية ليست في (أ) و(ب).

(٦) سورة الشورى/ آية ١١.

(٧) في (أ) زيادة (تعالى).

هُوَ لَهُ صِفَةٌ فِي الْأَزَلِ. وَصِفَاتُهُ كُلُّهَا<sup>(١)</sup> بِخِلَافِ  
صِفَاتِ الْمَخْلُوقِينَ، يَعْلَمُ لَا كَعِلْمِنَا<sup>(٢)</sup>، يَقْدِرُ  
لَا كَقُدْرَتِنَا<sup>(٣)</sup>، يَرَى لَا كَرُؤُوتِنَا<sup>(٤)</sup>، يَتَكَلَّمُ لَا  
كَكَلَامِنَا، وَيَسْمَعُ لَا كَسَمْعِنَا<sup>(٥)</sup>، نَحْنُ نَتَكَلَّمُ  
بِالْآلَاتِ وَالْحُرُوفِ، وَاللَّهُ تَعَالَى يَتَكَلَّمُ<sup>(٦)(٧)</sup>

---

(١) فِي (أ) زِيَادَةٌ (فِي الْأَزَلِ).

(٢) فِي (أ) وَ (ب) زِيَادَةٌ (و).

(٣) فِي (أ) وَ (ب) زِيَادَةٌ (و).

(٤) فِي (أ) وَ (ب) زِيَادَةٌ (و). يَرَى بَلَا حَدَقَةٍ وَلَا شَحْمٍ  
وَلَا شِعَاعٍ بَلَا ءَالَةٍ وَلَا جَارِحَةٍ.

(٥) فِي (أ) زِيَادَةٌ (و). يَسْمَعُ بِسَمْعِهِ الْأَزَلِيِّ الَّذِي لَيْسَ  
كَسَمْعِ الْمَخْلُوقِينَ بَلَا أُذُنٍ وَلَا صِمَاخٍ وَلَا عَظْمٍ وَلَا خَرَقٍ.  
(٦) فِي (أ) بَلَا ءَالَةٍ وَلَا حَرْفٍ.

(٧) فِي (ب) بَلَا ءَالَةٍ وَلَا حَرْفٍ.



بِلا حُرُوفٍ وَلَا آلَةٍ<sup>(١)(٢)</sup>، وَالْحُرُوفُ  
مَخْلُوقَةٌ<sup>(٣)</sup>، وَكَلَامُ اللَّهِ تَعَالَى غَيْرُ مَخْلُوقٍ.  
وَهُوَ شَيْءٌ لَا كَالْأَشْيَاءِ<sup>(٤)</sup>، وَمَعْنَى الشَّيْءِ  
إِثْبَاتُهُ بِلا جِسْمٍ وَلَا جَوْهَرٍ<sup>(٥)</sup> وَلَا عَرَضٍ<sup>(٦)</sup>.

(١) في (ب) بلا ءالة ولا حرف.

(٢) في (أ) بلا ءالة ولا حرف.

(٣) في (أ) (مخلوق) وهو خطأ.

(٤) قال شيخنا الهرري: «معناه يجوز أن يقال: الله شيء

أي موجود وهذا معنى الشيء عند أهل السنة وليس

معنى الشيء عبارة عن مخلوق كما يتوهم كثير من

الجهال». ودليل ذلك قول الله تعالى ﴿قُلْ أَيُّ شَيْءٍ أَكْبَرُ

شَهَادَةً قُلِ اللَّهُ<sup>(١٩)</sup>﴾ والله شيء لا كالأشياء أي موجود لا

كالوجودات.

(٥) ساقطة من (أ).

(٦) ساقطة من (أ).

وَلَا حَدٌّ<sup>(١)</sup> لَهُ، وَلَا ضِدٌّ<sup>(٢)</sup> لَهُ، وَلَا نِدٌّ<sup>(٣)</sup> لَهُ، وَلَا<sup>(٤)</sup> مِثْلَ لَهُ، وَلَهُ يَدٌ وَوَجْهٌُ وَنَفْسٌ<sup>(٥)</sup> كَمَا ذَكَرَهُ اللَّهُ تَعَالَى فِي الْقُرْآنِ<sup>(٦)</sup>، فَمَا ذَكَرَهُ<sup>(٧)</sup> اللَّهُ تَعَالَى فِي الْقُرْآنِ، مِنْ ذِكْرِ الْوَجْهِ وَالْيَدِ وَالنَّفْسِ فَهُوَ لَهُ صِفَةٌ<sup>(٨)</sup> بِلا كَيْفٍ،

---

(١) أي ليس له كمية بالمرة، لا صغيرة ولا وسط ولا كبيرة، ومن اعتقده أنه متسعٌ وممتدٌّ إلى غير نهاية فهو كافرٌ كمن اعتقده أنه حجمٌ صغير، فهو كافرٌ أيضا.

(٢) أي لا مُكره ولا مُغالب ولا نظير له.

(٣) أي ليس له مِثْلٌ ولا شبيهٌ ولا مساوٍ له.

(٤) ساقطة من (ب).

(٥) ساقطة من (أ) و(ب).

(٦) ساقطة من (أ) و(ب).

(٧) في (ب) ذكر.

(٨) في (أ) و(ب) صفات.

وَلَا يُقَالُ إِنَّ يَدَهُ قُدْرَتُهُ أَوْ نِعْمَتُهُ لِأَنَّ فِيهِ إِبْطَالُ  
الصِّفَةِ<sup>(١)</sup> وَهُوَ قَوْلُ أَهْلِ الْقَدَرِ وَالْإِعْتَزَالِ،

(١) ومراده أنه لا يُطلق بأن اليد هي القدرة دائماً في كل  
المواضع وأن القدرة هي النعمة مطلقاً في كل موضع  
وحال، لأن اليد تأتي بعدة معانٍ، فلا يقال إن اليد ليس  
لها إلا معنى القدرة في جميع الآيات والأحاديث لئلا  
يؤدي هذا القول إلى إنكار الصفة كما فعلت المعتزلة  
قبحهم الله، فإنهم أنكروا الصفات. وليس مراد الإمام  
أبي حنيفة إنكار التأويل، فالإمام أبو حنيفة رضي الله عنه  
على اعتقاد أهل السنة والجماعة أنه يُثبت التأويل، وينفي  
عن الله وعن صفاته الكيفية بدليل ما مر من أقواله عند  
تكلمه عن إضافة الوجه والنفس واليد والرضا والغضب  
«مِنْ ذَكَرِ الْوَجْهَ وَالْيَدِ وَالنَّفْسِ فَهُوَ لَهُ صِفَةٌ بِلَا كَيْفٍ»،  
وفي أكثر من موضع نفى عن الله تعالى المشابهة والمماثلة  
لشيء من خلقه. فأبو حنيفة لا ينكر التأويل بل يثبته،  
وأما ما توهمه بعض الشراح للفقهاء الأكبر من أن قول =

= المعتزلة الذي نفاه الإمام وبأينه وخالفه قولاً له، فهذا بعيدٌ من الحق، مباينٌ للواقع. وفي السلف والخلف ما لا يُحصى من مَنْ أولوا تأويلًا تفصيليًا. ولا عبرة بقول المعتزلة: «وَلَا يُقَالُ إِنَّ يَدَهُ قُدْرَتُهُ أَوْ نِعْمَتُهُ، لِأَنَّ فِيهِ إِبْطَالُ الصِّفَةِ». فقولهم هذا معارضٌ بما مرّ من عشرات النصوص المثبتة للتأويل، وأبو حنيفة رضي الله عنه حذر من قولهم هذا بعدما قرر عقيدة أهل السنة والجماعة، فليتنبه لذلك وليحذر لئلا يلصق قول المعتزلة بأبي حنيفة، والإمام ذكر كلامهم ثم قال: «وهو قول أهل القدر والاعتزال» في معرض الذم والإنكار له لا في معرض الإقرار ولا على وجه الاستدلال بقولهم، فإن المنصف العاقل لا يترك قول أهل الحق قاطبةً لقول المعتزلة الذين شذوا وانحرفوا. وقال أبو حنيفة رضي الله عنه في الفقه الأبسط: يد الله فوق أيديهم وليست كأيدي خلقه، ليس بجارحة، وهو خالق الأيدي. وجهه ليس كوجوه خلقه، وهو خالق كل الوجوه، وهو حافظ العرش وغير العرش، =



=من غير احتياج، فلو كان محتاجاً لما قدر على إيجاد العالم وتديره كالمخلوقين. وهذا فيه دليل على بطلان قول المعتزلة، ودليل على أن أبا حنيفة أول اليد والوجه في حق الله تعالى على غير معنى الجارحة لقوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ (١١) [سورة الشورى].

وقال بعض الشراح: مراد الإمام أبي حنيفة بقوله «ولا يقال إن يده قدرته» عن قوله تعالى ﴿مَا مَنَعَكَ أَنْ تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتَ بِيدَيَّ﴾ (٧٥)، فلا يقال اليد هنا القدرة لأن كل المخلوقات وجدت بقدرة الله، فلا يصير لخلق آدم عليه السلام مزية على غيره. ويجوز أن يقال في اليد هنا بمعنى العناية.

وليس مراد الإمام أن اليد لا تأتي بمعنى القدرة ولا أنه لم تأت بهذا المعنى في بعض الآيات، فقد ثبت فيما رواه علي ابن أبي طلحة في صحيفته أن الصحابي الجليل عبد الله بن عباس رضي الله عنهما أول قوله تعالى: ﴿وَالسَّمَاءَ بَنَيْنَاهَا بِأَيْدٍ﴾ (٤٧)، قال: بقوة اهـ. والقوة القدرة، بدليل قوله =

وَلَكِنْ يَدُهُ صِفَتُهُ بِلاَ كَيْفٍ، وَغَضَبُهُ وَرِضَاهُ  
صِفَتَانِ مِنْ صِفَاتِهِ بِلاَ كَيْفٍ. خَلَقَ اللَّهُ تَعَالَى  
الْأَشْيَاءَ لَا مِنْ شَيْءٍ<sup>(١)</sup>، وَكَانَ اللَّهُ تَعَالَى<sup>(٢)</sup>  
عَالِمًا فِي الْأَزَلِ بِالْأَشْيَاءِ قَبْلَ كَوْنِهَا، وَهُوَ

=تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ هُوَ الرَّزَّاقُ ذُو الْقُوَّةِ الْمَتِينُ﴾ (٥٨) .  
وقال المفسرون في قوله تعالى ﴿وَأَذْكُرْ عَبْدَنَا دَاوُدَ ذَا  
الْأَيْدِ﴾ (١٧) أي ذا القوة في العبادة، وإلا فإن لم تؤول على  
هذا النحو لا يكون لداود مزية على غيره، إذ كل البشر  
مؤمنهم وكافرهم يتصف بالجارحة بالعضو الذي هو  
اليدين.

(١) قال شيخنا الهرري: «لا من شيء: معناه أخرج  
الله الماء من العدم من غير أصل سبق، وأما ما بعد الماء  
فكل الأشياء خلقها الله من أصل هو الماء. وهذا الكلام  
لا يتنافى مع أن الماء أصل الأشياء».

(٢) ساقطة من (ب).

الذي قَدَّرَ الْأَشْيَاءَ وَقَضَاهَا، وَلَا يَكُونُ فِي  
الدُّنْيَا وَلَا فِي الْآخِرَةِ شَيْءٌ إِلَّا بِمَشِيئَتِهِ<sup>(١)</sup>  
وَعِلْمِهِ وَقَضَائِهِ<sup>(٢)</sup> وَقَدَرِهِ<sup>(٣)</sup> وَكُتِبَ فِي اللَّوْحِ  
الْمَحْفُوظِ، وَ<sup>(٤)</sup> لَكِنْ كُتِبَ بِالْوَصْفِ لَا  
بِالْحُكْمِ<sup>(٥)</sup>. وَالْقَضَاءُ وَالْقَدَرُ وَالْمَشِيئَةُ صِفَاتُهُ  
فِي الْأَزَلِ بِلَا كَيْفٍ، يَعْلَمُ اللَّهُ تَعَالَى الْمَعْدُومَ  
فِي حَالِ عَدَمِهِ مَعْدُومًا، وَيَعْلَمُ أَنَّهُ كَيْفَ يَكُونُ

---

(١) في (أ) في مشيئته.

(٢) قال شيخنا الهرري: «قضائه: هنا معناه خلقه أي  
إخراجه من العدم».

(٣) أما القدرُ فهو التقديرُ - القدرُ غيرُ القضاء.

(٤) ساقطة من (أ) و(ب).

(٥) انظر كتابنا النجم الأظهر في شرح الفقه الأكبر  
المعلق.

إِذَا أَوْجَدَهُ، وَيَعْلَمُ اللَّهُ تَعَالَى الْمَوْجُودَ فِي  
حَالِ وجودِهِ مَوْجُودًا<sup>(١)(٢)</sup>، وَيَعْلَمُ أَنَّهُ كَيْفَ  
يَكُونُ فَنَاقُضُهُ، وَيَعْلَمُ اللَّهُ تَعَالَى الْقَائِمَ فِي  
حَالِ قِيَامِهِ قَائِمًا، وَإِذَا<sup>(٣)</sup> قَعَدَ<sup>(٤)</sup> عِلْمُهُ قَاعِدًا  
فِي حَالِ قُعُودِهِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَتَغَيَّرَ عِلْمُهُ، أَوْ  
يَحْدُثَ لَهُ عِلْمٌ، وَلَكِنْ التَّغْيِيرُ<sup>(٥)(٦)</sup> وَالاختلاف

---

(١) في (ب) والاختلاف يحدث عند المخلوقين.

(٢) في (أ) (موجود) وهو خطأ.

(٣) في (أ) فإذا.

(٤) في (أ) و(ب) زيادة (فقد).

(٥) في (أ) (الاختلاف فيحدث عنده) في المخلوقين.

(٦) في (ب) والاختلاف يحدث عند المخلوقين.



الأحوالِ يَحْدُثُ<sup>(١)</sup> في المخلوقين<sup>(٢)</sup>. خَلَقَ<sup>(٣)</sup>  
الْخُلُقَ<sup>(٤)</sup> سَلِيمًا مِنَ الْكُفْرِ وَالْإِيمَانِ<sup>(٥)</sup>، ثُمَّ  
خَاطَبَهُمْ وَأَمَرَهُمْ وَنَهَاهُمْ، فَكَفَرَ مَنْ كَفَرَ

---

(١) في (أ) (والاختلاف فيحدث عنده) في المخلوقين.

(٢) في (ب) (والاختلاف يحدث عند المخلوقين).

(٣) في (أ) خلق الله تعالى الخلق.

(٤) في (ب) خلق الله الخلق.

(٥) قال شيخنا الهرري: «أولُ خروجه من العدم ما كان  
يتصور شيئًا. بعد أن خلقه على الأصل جعل فيه الإيمان في  
من شاء، والكفر بعد أن وُجدَ هذا العبدُ خُلِقَ فيه الكفر،  
أول ما يخرج ما كان على الكفر أول ما يوجد ما كان فيه كفرٌ  
ولا كان شاعرًا بالإيمان هو لما يوجد أول ما يخلق ما كان  
متصورًا للإيمان كان خاليًا من تصور الإيمان ومن تصور  
الكفر».

بِفِعْلِهِ وَإِنْكَارِهِ وَجُحُودِهِ<sup>(١)</sup> الْحَقِّ<sup>(٢)</sup> بِخِذْلَانِ  
 اللَّهُ تَعَالَى إِيَّاهُ، وَءَامِنَ مَنْ ءَامِنَ بِفِعْلِهِ وَإِقْرَارِهِ  
 وَتَصَدِيقِهِ بِتَوْفِيقِ اللَّهِ تَعَالَى إِيَّاهُ وَنُصْرَتِهِ لَهُ.  
 أَخْرَجَ ذُرِّيَّةَ آدَمَ<sup>(٣)</sup> عَلَيْهِ السَّلَامُ<sup>(٤)</sup> مِنْ صُلْبِهِ<sup>(٥)</sup>  
 عَلَى صُورِ الذَّرِّ<sup>(٦)</sup><sup>(٧)</sup>، فَجَعَلَ لَهُمْ عَقْلًا<sup>(٨)</sup><sup>(٩)</sup>،

(١) ساقطة من (أ) و(ب).

(٢) ساقطة من (أ) و(ب).

(٣) ساقطة من (أ) و(ب).

(٤) ساقطة من (أ) و(ب).

(٥) ساقطة من (أ) و(ب).

(٦) ساقطة من (أ) و(ب).

(٧) في (أ) و(ب) فجعلهم عقلاء.

(٨) في نسخة أخرى (جعلهم عقلاء).

(٩) في (أ) و(ب) فجعلهم عقلاء.

فَخَاطَبَهُمْ وَأَمَرَهُمْ<sup>(١)</sup> بِالْإِيمَانِ<sup>(٢)</sup> وَنَهَاَهُمْ<sup>(٣)</sup>  
عَنِ الْكُفْرِ<sup>(٤)</sup> فَقَالَ: ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ﴾؟، فَأَقْرَأُوا  
لَهُ بِالرُّبُوبِيَّةِ فَكَانَ ذَلِكَ مِنْهُمْ إِيْمَانًا، فَهُمْ  
يُؤَلِّدُونَ عَلَى تِلْكَ الْفِطْرَةِ<sup>(٥)</sup>، وَمَنْ كَفَرَ بَعْدَ  
ذَلِكَ<sup>(٦)</sup> فَقَدْ<sup>(٧)</sup> بَدَّلَ وَغَيَّرَ، وَمَنْ ءَامَنَ وَصَدَّقَ  
فَقَدْ ثَبَّتَ عَلَيْهِ وَدَاوَمَ. وَلَمْ يُجْبِرْ<sup>(٨)</sup> أَحَدًا مِنْ

(١) ساقطة من (أ) و(ب).

(٢) ساقطة من (أ) و(ب).

(٣) ساقطة من (أ) و(ب).

(٤) ساقطة من (أ) و(ب).

(٥) قال شيخنا الهرري: «لما يخرجون من البطن

لا يتصورون هذا ولا هذا».

(٦) ساقطة من (أ) و(ب).

(٧) ساقطة من (أ) و(ب).

(٨) أي أن الإنسان يؤمن أو يكفر باختياره وإرادته تحت =

خَلَقَهُ عَلَى الْكُفْرِ وَلَا<sup>(١)</sup> عَلَى الْإِيمَانِ. وَلَا  
خَلَقَهُمْ مُؤْمِنًا وَلَا كَافِرًا<sup>(٢)</sup>، وَلَكِنْ خَلَقَهُمْ<sup>(٣)</sup>  
أَشْخَاصًا، وَالْإِيمَانُ وَالْكَفْرُ فِعْلُ الْعِبَادِ<sup>(٤)</sup>،  
يَعْلَمُ اللَّهُ<sup>(٥)</sup> تَعَالَى<sup>(٦)</sup> مَنْ يَكْفُرُ فِي حَالِ  
كُفْرِهِ كَافِرًا، فَإِذَا آمَنَ بَعْدَ ذَلِكَ عَلِمَهُ مُؤْمِنًا

---

= مشيئة الله، ولا يكون مسلوب الإرادة بلا اختيار ولا  
قصد، والله تعالى أمر بالإيمان ونهى عن الكفر ويحصل من  
العبد ما سبق في تقدير الله الأزلي.

(١) سقطت من (ب).

(٢) راجع قول شيخنا الهرري (حاشية رقم ٥ - ص ٢٨).

(٣) قال شيخنا الهرري: «قوله خلقهم أي أوجدهم».

(٤) في (أ) زيادة (و).

(٥) ساقطة من (أ).

(٦) ساقطة من (أ).



فِي حَالِ إِيْمَانِهِ<sup>(١)(٢)</sup>، مِنْ غَيْرِ أَنْ يَتَغَيَّرَ عِلْمُهُ  
وَصِفَتُهُ. وَجَمِيعُ أَفْعَالِ الْعِبَادِ مِنَ الْحَرَكَةِ  
وَالسُّكُونِ كَسْبُهُمْ عَلَى الْحَقِيقَةِ، وَاللَّهُ تَعَالَى  
خَالِقُهَا، وَهِيَ كُلُّهَا بِمَشِيئَتِهِ وَعِلْمِهِ وَقَضَائِهِ  
وَقَدَرِهِ، وَالطَّاعَاتُ كُلُّهَا مَا كَانَتْ<sup>(٣)</sup> وَاجِبَةً<sup>(٤)</sup>  
بِأَمْرِ اللَّهِ تَعَالَى وَبِمَحَبَّتِهِ وَبِرِضَائِهِ وَعِلْمِهِ  
وَمَشِيئَتِهِ وَقَضَائِهِ وَتَقْدِيرِهِ، وَالْمَعَاصِي كُلُّهَا

---

(١) قَالَ شَيْخُنَا الْهَرَرِيُّ: «مَعْنَى ذَلِكَ اللَّهُ عَلِمَ فِي الْأَزَلِ  
أَنْ هَذَا الْعَبْدَ لَمَّا يُؤْمِنُ أَنَّهُ مُؤْمِنٌ ثُمَّ لَمَّا يَكْفُرُ أَنَّهُ كَافِرٌ فِي  
الْأَزَلِ، عَلِمَ هَذَا وَهَذَا حَالُ كَوْنِهِ مُؤْمِنًا وَحَالُ كَوْنِهِ كَافِرًا  
فِي الْأَزَلِ».

(٢) فِي (أ) زِيَادَةٌ (وَأَحَبَّةٌ) وَ(ب).

(٣) سَاقِطَةٌ مِنْ (أ).

(٤) سَاقِطَةٌ مِنْ (أ).

بَعْلِمِهِ وَقَضَائِهِ وَتَقْدِيرِهِ وَمَشِيَّتِهِ لَا بِمَحَبَّتِهِ  
وَلَا بِرِضَائِهِ وَلَا بِأَمْرِهِ.

وَالْأَنْبِيَاءُ عَلَيْهِمُ <sup>(١)</sup> الصَّلَاةُ <sup>(٢)</sup> وَالسَّلَامُ  
كُلُّهُمْ مَنْزَهُونَ عَنِ الصَّغَائِرِ وَالْكِبَائِرِ  
وَالْكُفْرِ وَالْقَبَائِحِ <sup>(٣)</sup>. وَقَدْ كَانَتْ مِنْهُمْ زَلَاتٌ

---

(١) ساقطة من (أ) و(ب).

(٢) ساقطة من (أ) و(ب).

(٣) قال شيخنا الهرري: «لعل رأيه، يعني أن بعد النبوة منزّهون عن الصغائر والكبائر كما يقول الشيخ أبو الحسن الأشعري هذا خلاف قول الآخرين: أنه تجوز عليهم الصغائر بعد النبوة التي ما فيها لا خسة ولا دناءة، الصغائر التي فيها دناءة لا تجوز عنده ولا عند غيره الصغائر التي فيها خسة ودناءة لا تجوز عليهم لا عنده ولا عند غيره».

وقال أيضًا: «عند من جوز يُحمل على غيره وهو لعل =

وخطيئات<sup>(١)</sup>، ومحمد<sup>(٢)</sup> رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم، نبيه وعبدُه ورسولُه وصفيه<sup>(٣)</sup>، ولم يعبدِ الصنم، ولم يُشرك

---

= مراده بعد النبوة أما ما قبل النبوة فليس عنده نص أنه لا تحصل منه الصغائر التي هي غير صغائر الخسة، في كتابه هذا عنده لا تجوز عليهم. هذا الظاهر من عبارته ويحتمل أن يكون أراد ما بعد النبوة ويكون عنده قيد أنه يعني غير صغائر الخسة».

(١) في (أ) و(ب) وخطايا.

(٢) في (أ) و(ب) ومحمد صلى الله تعالى عليه وسلم حبيبه وعبدُه ورسوله ونبيه وصفيه وتقيه.

(٣) في (أ) و(ب) ومحمد صلى الله تعالى عليه وسلم حبيبه وعبدُه ورسوله ونبيه وصفيه وتقيه.

بِاللَّهِ طَرَفَةً عَيْنٍ قَطُّ<sup>(١)(٢)</sup>. وَأَفْضَلُ النَّاسِ فِي  
هَذِهِ الْأُمَّةِ وَبَعْدَ الْأَنْبِيَاءِ وَبَعْدَ رَسُولِ اللَّهِ<sup>(٣)</sup>  
صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ<sup>(٤)</sup>:  
أَبُو بَكْرٍ الصِّدِّيقُ<sup>(٥)</sup> رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ<sup>(٦)</sup>، ثُمَّ عُمَرُ  
ابْنُ الْخَطَّابِ<sup>(٧)</sup> ثُمَّ<sup>(٨)</sup> عِثْمَانُ بْنُ عَفَّانَ<sup>(٩)</sup> ثُمَّ عَلِيٌّ

---

(١) فِي (أ) وَ(ب) زِيَادَةٌ (وَلَمْ يَرْتَكِبْ صَغِيرَةً وَلَا كَبِيرَةً  
قَطُّ).

(٢) (و) سَاقِطَةٌ مِنْ (أ).

(٣) فِي (أ) وَ(ب) صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

(٤) فِي (أ) وَ(ب) صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

(٥) سَاقِطَةٌ مِنْ (أ) وَ(ب).

(٦) سَاقِطَةٌ مِنْ (أ) وَ(ب).

(٧) فِي (أ) (الْفَارِقُونَ) وَلَعَلَّهُ أَرَادَ (الْفَارُوقَ).

(٨) فِي (ب) زِيَادَةٌ (الْفَارُوقَ).

(٩) فِي (أ) وَ(ب) زِيَادَةٌ (ذُو النُّورَيْنِ).



ابنُ أبي طالبٍ، رضوانُ اللهِ تعالى (١)(٢)  
عليهم (٣) أجمعين، غابرين (٤) على  
الحق (٥)، ومع الحق (٦)، كما كانوا (٧)  
نتولاهم جميعاً (٨). ولا نذكرُ الصحابة (٩)،

---

(١) ساقطة من (ب).

(٢) ساقطة من (أ).

(٣) ساقطة من (أ).

(٤) في (ب) عابدين.

(٥) أي باقين ثابتين عليه.

(٦) ساقطة من (أ).

(٧) ساقطة من (أ).

(٨) في (أ) و(ب) ولا نذكر واحداً من أصحابِ رسولِ الله  
ﷺ إلا بخير.

(٩) في (أ) و(ب) ولا نذكر واحداً من أصحابِ رسولِ الله  
ﷺ إلا بخير. وهذا معناه من حيث الجملة وكذلك لمن  
كان لهوى في النفس فليس لنا أن نتكلم فيهم بغير علم، =

وَلَا تُكْفَرُ مُسْلِمًا بِذَنْبٍ مِنَ الذُّنُوبِ<sup>(١)</sup> وَإِنْ  
كَانَتْ كَبِيرَةً إِذَا لَمْ يَسْتَحِلِّهَا، وَلَا نُزِيلُ عَنْهُ  
اسْمَ الْإِيمَانِ، وَنُسَمِّيهِ مُؤْمِنًا حَقِيقَةً، وَيَجُوزُ  
أَنْ يَكُونَ مُؤْمِنًا فَاسِقًا غَيْرَ كَافِرٍ.

وَالْمَسْحُ عَلَى الْخَفَيْنِ سُنَّةٌ، وَالتَّرَاوِيحُ  
فِي<sup>(٢)</sup> شَهْرِ رَمَضَانَ سُنَّةٌ<sup>(٣)</sup>.

---

=أما ما تدعو الضرورة إليه لبيان الحكم الشرعي فيجوز  
أن نقول مثلاً إن الذين قاتلوا علياً مخطئون وليس لهم أجرٌ  
بالمرة بل عليهم وزرٌ.

(١) قال شيخنا الهرري: «التي هي دون الكفر».

(٢) في (أ) و(ب) زيادة (ليالي).

(٣) قال شيخنا الهرري: «هذا ينقض ما يقوله بعض  
الحنفية إن ترك التراويح إثمٌ، بعضٌ منهم قالوا ترك  
التراويح إثمٌ، هذا خلاف قول أبي حنيفة».

وَالصَّلَاةُ خَلْفَ كُلِّ بَرٍّ وَفَاجِرٍ مِّنَ  
 الْمُؤْمِنِينَ جَائِزَةٌ. وَلَا نَقُولُ إِنَّ الْمُؤْمِنَ لَا  
 تَضُرُّهُ<sup>(١)</sup> الذُّنُوبُ وَإِنَّهُ لَا يَدْخُلُ النَّارَ، وَلَا إِنَّهُ  
 يُخَلَّدُ<sup>(٢)</sup> فِيهَا وَإِنْ كَانَ فَاسِقًا بَعْدَ أَنْ يَخْرُجَ مِّنَ  
 الدُّنْيَا مُؤْمِنًا، وَلَا نَقُولُ إِنَّ حَسَنَاتِنَا مَقْبُولَةٌ،  
 وَسَيِّئَاتِنَا مَغْفُورَةٌ كَقَوْلِ الْمُرْجِيَّةِ، وَلَكِنْ  
 نَقُولُ<sup>(٣)</sup>: الْمَسْئَلَةُ مُبَيَّنَةٌ مَّفَصَّلَةٌ<sup>(٤)</sup>: مَنُ عَمِلَ

---

(١) فِي (أ) وَ(ب) لَا يَضُرُّهُ.

(٢) فِي (ب) مَخَلَّدٌ.

(٣) سَاقِطَةٌ مِنْ (أ) وَ(ب).

(٤) سَاقِطَةٌ مِنْ (أ) وَ(ب).

حَسَنَةً<sup>(١)</sup> بِشَرَائِطِهَا<sup>(٢)</sup> خَالِيَةً عَنِ<sup>(٣)</sup> الْعُيُوبِ  
الْمُفْسِدَةِ<sup>(٤)</sup> وَالْمَعَانِي الْمَبْطِلَةِ<sup>(٥)</sup>، وَلَمْ يَبْطُلْهَا  
حَتَّى خَرَجَ<sup>(٦)</sup> مِنَ الدُّنْيَا<sup>(٧)</sup>، فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى  
لَا يُضِيعُهَا بَلْ<sup>(٨)</sup> يَقْبَلُهَا<sup>(٩)</sup> مِنْهُ وَيُشِيبُهُ عَلَيْهَا.  
وَمَا كَانَ مِنَ السَّيِّئَاتِ دُونَ الشَّرِكِ وَالْكَفْرِ

---

(١) في (أ) و(ب) بجميع شرائطها.

(٢) في (أ) و(ب) بجميع شرائطها.

(٣) في (أ) من.

(٤) ساقطة من (أ) و(ب).

(٥) ساقطة من (أ) و(ب).

(٦) في (أ) و(ب) يخرج.

(٧) في (أ) و(ب) زيادة (مؤمننا).

(٨) ساقطة من (أ).

(٩) في (أ) و(ب) زيادة (صاحبها).

وَلَمْ يَتُبْ عَنْهَا<sup>(١)</sup> حَتَّى مَاتَ مُؤْمِنًا فَإِنَّهُ فِي  
مَشِيئَةِ اللَّهِ تَعَالَى، إِنْ شَاءَ عَذَّبَهُ وَإِنْ شَاءَ عَفَا  
عَنْهُ وَلَمْ يُعَذِّبْهُ بِالنَّارِ أَبَدًا. وَالرِّيَاءُ إِذَا وَقَعَ فِي  
عَمَلٍ مِنَ الْأَعْمَالِ فَإِنَّهُ يُبْطِلُ أَجْرَهُ، وَكَذَا<sup>(٢)</sup>  
الْعُجْبُ. وَالْآيَاتُ لِلْأَنْبِيَاءِ وَالْكَرَامَاتُ  
لِلْأَوْلِيَاءِ<sup>(٣)</sup> حَقٌّ<sup>(٤)</sup>. وَأَمَّا الَّتِي تَكُونُ لِأَعْدَائِهِ  
مِثْلَ إِبْلِيسَ وَفِرْعَوْنَ<sup>(٥)</sup> وَالذَّجَّالِ<sup>(٦)</sup>

---

(١) فِي (أ) وَكَذَلِكَ.

(٢) سَاقِطَةٌ مِنْ (أ).

(٣) سَاقِطَةٌ مِنْ (أ).

(٤) سَاقِطَةٌ مِنْ (أ).

(٥) فِي (أ) زِيَادَةٌ (وَنَمْرُودَ).

(٦) فِي (أ) فَهِيَ.



رُويَ في الأَخْبَارِ أَنَّهُ كَانَ<sup>(١)</sup> لَهُمْ فَلَا نُسَمِّيَهَا  
 ءَايَاتٍ وَلَا كَرَامَاتٍ، وَلَكِنْ نُسَمِّيَهَا قَضَاءً<sup>(٢)</sup>  
 حَاجَاتٍ لَهُمْ<sup>(٣)</sup>، وَذَلِكَ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى  
 يَقْضِي حَاجَاتِ أَعْدَائِهِ اسْتِدْرَاجًا<sup>(٤)</sup> وَعَقُوبَةً  
 لَهُمْ<sup>(٥)</sup>، وَيَزِدُّهُمْ عِصْيَانًا أَوْ كُفْرًا<sup>(٦)</sup>، وَذَلِكَ  
 كُلُّهُ جَائِزٌ وَمُمْكِنٌ. وَكَانَ اللَّهُ<sup>(٧)</sup> خَالِقًا قَبْلَ أَنْ  
 يَخْلُقَ، وَرَازِقًا قَبْلَ أَنْ يَرْزُقَ. وَاللَّهُ تَعَالَى يُرَى

---

(١) في (أ) زيادة (ويكون).

(٢) في (أ) حاجاتهم.

(٣) في (أ) حاجاتهم.

(٤) في (أ) زيادة (لهم).

(٥) في (أ) فيُفْتَنُونَ به ويزدادون طغيانًا وكفرًا.

(٦) في (أ) فيُفْتَنُونَ به ويزدادون طغيانًا وكفرًا.

(٧) في (أ) زيادة (تعالى).

فِي الْآخِرَةِ، وَيَرَاهُ الْمُؤْمِنُونَ وَهُمْ فِي الْجَنَّةِ  
بِأَعْيُنٍ رُؤُوسِهِمْ<sup>(١)</sup> بَلَا تَشْبِيهِ وَلَا كَيْفِيَّةٍ وَلَا<sup>(٢)</sup>  
جِهَةٌ<sup>(٣)(٤)</sup>، وَلَا يَكُونُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ خَلْقِهِ مَسَافَةٌ.

---

(١) قال شيخنا الهرري: «هذه مهمة، كثير من الناس إذا  
قِيلَ الْمُؤْمِنُونَ يَرَوْنَ اللَّهَ بَعْدَ دُخُولِهِمُ الْجَنَّةَ بِأَعْيُنٍ رُؤُوسِهِمْ  
يَتَوَهَّمُونَ مِنْهَا الْجِهَةَ أَيْ الْمَقَابِلَةَ إِمَّا مَعَ الْقَرَبِ وَإِمَّا مَعَ  
الْبَعْدِ وَهَذَا خَطَرٌ كَبِيرٌ». فَاَلْمُؤْمِنُ وَهُوَ فِي الْجَنَّةِ يَرَى اللَّهَ  
الْمَوْجُودَ بَلَا جِهَةً وَلَا مَكَانٍ وَلَا مَقَابِلَةَ وَلَا هَيْئَةً وَلَا صُورَةَ  
وَلَا كَمِيَّةٍ، يَرَاهُ كَمَا عَرَفَهُ ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ فَاَلْمَكَانُ  
لِلْمُؤْمِنِ وَهُوَ الْجَنَّةُ، وَأَمَّا اللَّهُ فَلَا مَكَانَ لَهُ بِالْمَرَّةِ.

(٢) ساقطة من (أ).

(٣) وَرَدَ فِي أَحَدِ الْمَخْطُوطَاتِ وَلَا كَمِيَّةٍ بَدَلْ جِهَةٍ. قَالَ  
شَيْخُنَا الْهَرَرِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ: «هَذَا اخْتِلَافُ النُّسخِ، بَعْضُهَا  
كَتَبَ فِيهَا وَلَا جِهَةً وَهَذَا الْمَعْرُوفُ عَنِ الْإِمَامِ».

(٤) ساقطة من (أ).

والإيمانُ هو الإقرارُ والتَّصديقُ. وإيمانُ  
أهلِ السَّماءِ والأرضِ لا يَزِيدُ ولا يَنْقُصُ<sup>(١)</sup>،  
والمؤمنونَ مُستَوونَ في الإيمانِ<sup>(٢)</sup> والتَّوْحِيدِ  
مُتَفَاضِلُونِ في الأَعْمَالِ. والإسلامُ هو التَّسْلِيمُ

---

(١) قال شيخنا الهرريُّ: «الإيمانُ لا يَزِيدُ ولا يَنْقُصُ عندَ  
أبي حنيفة، معناه أصلُ الإيمانِ أما وصفُهُ يَزِيدُ أي من  
حيثُ الوصفُ يَزِيدُ وينقُصُ هذا مرادُهُ، هو يفسرُ الآياتِ  
التي فيها زيادةُ الإيمانِ بزيادةِ الوصفِ ليس الأصلُ،  
يقولُ الأصلُ لا يَزِيدُ ولا يَنْقُصُ لأنه لو كانَ الأصلُ  
ينقُصُ لكانَ كفرًا لأنه إذا نقصَ الأصلُ أي ذهبَ حلُّ  
الكفرِ محلَّهُ هذا مرادُهُ بقوله لا يَزِيدُ ولا يَنْقُصُ، أما القولُ  
الآخرُ فهو الأكثرُ يقولونَ الإيمانُ يَزِيدُ وينقُصُ باعتبارِ  
القوةِ والضعفِ».

(٢) قال شيخنا الهرريُّ: «أي في أصله».

والانقيادُ لأوامرِ الله تعالى، ففي<sup>(١)</sup> طريق اللُّغة  
فَرْقٌ بَيْنَ الإيمانِ والإسلامِ ولكن لا يكونُ  
إيمانٌ بلا إسلامٍ، وَلَا إسلامٌ بلا إيمانٍ<sup>(٢)</sup>،  
فَهُمَا<sup>(٣)</sup> كَالظَّهْرِ مَعَ الْبَطْنِ. والدينُ اسمُ  
واقعٍ على الإيمانِ والإسلامِ والشَّرَائِعِ كُلِّهَا.  
نَعْرِفُ اللهَ تعالى حَقَّ مَعْرِفَتِهِ<sup>(٤)</sup> كَمَا وَصَفَ

---

(١) في (أ) فمن.

(٢) قال الشيخُ عبد الله الهرريُّ: «معناه لا يكونُ الإسلامُ  
معتبراً إلا مع الإيمانِ ولا الإيمانُ معتبراً إلا مع الإسلامِ».  
(٣) في (أ) وهما.

(٤) قال الشيخُ الهرريُّ: «ومعنى قولِ الإمامِ أبي حنيفةَ  
«حَقَّ مَعْرِفَتِهِ» أي ما فرضَ الله على العبدِ معرفتهُ من  
الصفاتِ الواجبِ معرفتها. ولا أحدَ يعرفُ حقيقةَ الله إلا  
الله». وقال الإمامُ عبد الغني النابلسي في كتابه «رَشَحَاتِ  
الأقلامِ شرح كفاية الغلامِ في أركانِ الإسلامِ»: «العقولُ =

نَفْسُهُ<sup>(١)</sup> وليس يَقْدِرُ أَحَدٌ أَنْ يَعْبُدَ اللَّهَ تَعَالَى  
حَقَّ عِبَادَتِهِ كَمَا هُوَ أَهْلٌ لَهُ<sup>(٢)</sup>، لَكِنَّهُ يَعْبُدُهُ بِأَمْرِهِ  
كَمَا<sup>(٣)</sup> أَمَرَ<sup>(٤)</sup>. ويستوي المؤمنون كلُّهم في  
الْمَعْرِفَةِ واليقين والتوكل والمحبة والرضاء

---

= تَعْلَمُهُ - سُبْحَانَهُ - من وجه كونه موجودًا حقًا متصِفًا  
بصفات الكمال، منزَّها عن صفات النقصان، ولا تَعْلَمُهُ  
من كل وجه فتعرفُهُ معرفة تصديق بوجوده وذلك مقدار  
ما كَلَّفَهَا بِهِ». وقال الإمام أحمد الرفاعي: «غاية المعرفة  
بالله الإيقان بوجوده تعالى بلا كيف ولا مكان».

(١) في (أ) زيادة (في كتابه بجميع صفاته).

(٢) في (أ) زيادة (و).

(٣) في (أ) كما أمره.

(٤) في (أ) كما أمره.



وَالْخَوْفِ وَالرَّجَاءِ وَالْإِيمَانِ<sup>(١)(٢)</sup>، وَيَتَفَاوَتُونَ  
 فِي مَا دُونَ الْإِيمَانِ فِي ذَلِكَ كُلِّهِ. وَاللَّهُ تَعَالَى  
 مُتَفَضِّلٌ عَلَى عِبَادِهِ، عَادِلٌ، قَدْ يُعْطِي مِنَ  
 الثَّوَابِ أَضْعَافَ مَا يَسْتَوْجِبُهُ الْعَبْدُ تَفَضُّلاً مِنْهُ،  
 وَقَدْ يُعَاقِبُ عَلَى الذَّنْبِ عَذَاباً مِنْهُ، وَقَدْ يَعْفُو  
 فَضْلاً مِنْهُ. وَشَفَاعَةُ الْأَنْبِيَاءِ عَلَيْهِمُ<sup>(٣)</sup> الصَّلَاةُ<sup>(٤)</sup>  
 وَالسَّلَامُ حَقٌّ، وَشَفَاعَةُ<sup>(٥)(٦)</sup> نَبِينَا صَلَّى اللَّهُ

---

(١) قال شيخنا الهرري: «أي في أصل ذلك».

(٢) في (أ) زيادة (في ذلك).

(٣) ساقطة من (أ) و(ب).

(٤) ساقطة من (أ) و(ب).

(٥) في (أ) و(ب) وحوض النبي عليه السلام حق.

(٦) في (ب) النبي صلى الله عليه وسلم.

تعالى عليه وعلى آله وسلّم<sup>(١)</sup><sup>(٢)</sup> لِلْمُؤْمِنِينَ  
 الْمُذْنِبِينَ وَلَا أَهْلَ الْكِبَائِرِ مِنْهُمْ الْمُسْتَوْجِبِينَ  
 لِلْعِقَابِ<sup>(٣)</sup> حَقٌّ<sup>(٤)</sup> ثَابِتٌ<sup>(٥)</sup>. وَوَزَنُ الْأَعْمَالِ  
 بِالْمِيزَانِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ حَقٌّ<sup>(٦)</sup>، وَالْقِصَاصُ  
 فِيمَا بَيْنَ<sup>(٧)</sup> الْخُصُومِ<sup>(٨)</sup> يَوْمَ الْقِيَامَةِ<sup>(٩)</sup><sup>(١٠)</sup>

(١) في (أ) و(ب) وحوض النبي عليه السلام حق.

(٢) في (ب) النبي صلى الله عليه وسلم.

(٣) في (أ) و(ب) العقاب.

(٤) ساقطة من (أ).

(٥) ساقطة من (أ).

(٦) في (أ) و(ب) حوض النبي عليه السلام حق.

(٧) في (أ) الخصومة بالحسنات يوم القيامة حق.

(٨) في (أ) الخصومة بالحسنات يوم القيامة حق.

(٩) في (ب) زيادة (بالحسنات يوم القيامة حق).

(١٠) في (أ) الخصومة بالحسنات يوم القيامة حق.

فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُمْ<sup>(١)</sup> الْحَسَنَاتُ<sup>(٢)</sup>، فَطَرَحُ  
السَّيِّئَاتِ عَلَيْهِمْ جَائِزٌ وَحَقٌّ<sup>(٣)</sup>(٤). وَحَوْضُ النَّبِيِّ  
صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حَقٌّ<sup>(٥)</sup>، وَالْجَنَّةُ  
وَالنَّارُ مَخْلُوقَتَانِ الْيَوْمَ لَا تَفْنِيَانِ أَبَدًا<sup>(٦)</sup>،  
وَاللَّهُ<sup>(٧)</sup> تَعَالَى<sup>(٨)</sup> يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ فَضْلًا مِنْهُ،  
وَيُضِلُّ مَنْ يَشَاءُ عَذْلًا مِنْهُ، وَإِضْلَالُهُ خِذْلَانُهُ،

---

(١) ساقطة من (ب).

(٢) في (أ) و(ب) فطرح السيئات عليهم حق جائز.

(٣) في (أ) و(ب) فطرح السيئات عليهم حق جائز.

(٤) في (أ) و(ب) قبل هذا الموضع.

(٥) في (أ) و(ب) قبل هذا الموضع.

(٦) في (أ) و(ب) زيادة (ولا يموت الحور العين أبدًا

ولا يفنى عقاب الله تعالى ولا ثوابه سرمدًا).

(٧) ساقطة من (أ).

(٨) ساقطة من (أ).

وَتَفْسِيرُ الْخِذْلَانِ<sup>(١)(٢)</sup>: أَنْ لَا يُوفَّقَ الْعَبْدَ إِلَى مَا  
يَرْضَاهُ مِنْهُ<sup>(٣)(٤)</sup>، وَهُوَ عَدْلٌ مِنْهُ، وَكَذَا عُقُوبَةُ  
الْمَخْذُولِ عَلَى الْمَعْصِيَةِ. وَلَا<sup>(٥)</sup> نَقُولُ<sup>(٦)</sup>: إِنَّ  
الشَّيْطَانَ يَسْلُبُ الْإِيمَانَ مِنْ عَبْدِهِ<sup>(٧)</sup> الْمُؤْمِنِ  
قَهْرًا وَجَبْرًا، وَلَكِنْ نَقُولُ: الْعَبْدُ يَدْعُ الْإِيمَانَ<sup>(٨)</sup>  
فَإِذَا تَرَكَهُ<sup>(٩)</sup> فَحِينَئِذٍ يَسْلُبُهُ مِنْهُ الشَّيْطَانُ. وَسُؤَالُ

(١) فِي (أ) أَنْ لَا يُوفَّقَ الْعَبْدَ عَلَى مَا يَرْضَاهُ عَنْهُ.

(٢) فِي (ب) أَنْ لَا يُوفَّقَ الْعَبْدَ عَلَى مَا يَرْضَاهُ عَنْهُ.

(٣) فِي (ب) أَنْ لَا يُوفَّقَ الْعَبْدَ عَلَى مَا يَرْضَاهُ عَنْهُ.

(٤) فِي (أ) أَنْ لَا يُوفَّقَ الْعَبْدَ عَلَى مَا يَرْضَاهُ عَنْهُ.

(٥) فِي (أ) وَ(ب) وَلَا يَجُوزُ أَنْ نَقُولَ.

(٦) فِي (أ) وَ(ب) وَلَا يَجُوزُ أَنْ نَقُولَ.

(٧) فِي (أ) وَ(ب) الْعَبْدَ.

(٨) سَاقِطَةٌ مِنْ (أ) وَ(ب).

(٩) سَاقِطَةٌ مِنْ (أ) وَ(ب).

منكر ونكير<sup>(١)</sup> في القبرِ حق<sup>(٢)</sup>، وإعادةُ  
 الرُّوح إلى العبدِ<sup>(٣)</sup> في قبره حق. وَضَغْطَةُ القبرِ  
 حق<sup>(٤)</sup>(٥) وَعَذَابُهُ<sup>(٦)</sup> حق كائنٌ للكُفَّارِ كُلِّهِمْ  
 ولبعضِ<sup>(٧)</sup> المسلمين<sup>(٨)</sup>. وَكُلُّ<sup>(٩)</sup> مَا ذَكَرَهُ

---

(١) في (أ) و(ب) حق كائن في القبر.

(٢) في (أ) و(ب) حق كائن في القبر.

(٣) في (أ) و(ب) إلى الجسد.

(٤) سقطت من (ب).

(٥) للكفار ولبعض أهل الكبائر من المسلمين.

(٦) أي في القبر.

(٧) في (أ) و(ب) زيادة (عصاة).

(٨) أي أهل الكبائر من عصاة المسلمين.

(٩) في (أ) و(ب) زيادة (شيء).



الْعُلَمَاءُ بِالْفَارِسِيَّةِ مِنْ صِفَاتِ اللَّهِ تَعَالَى (١)(٢)  
عَزَّتْ أَسْمَاؤُهُ (٣) وَتَعَالَتْ صِفَاتُهُ (٤) فَجَائِزُ  
الْقَوْلِ بِهِ، سِوَى الْيَدِ بِالْفَارِسِيَّةِ (٥)، وَيَجُوزُ

---

(١) ساقطة من (أ).

(٢) في (ب) عز اسمه.

(٣) في (ب) عز اسمه.

(٤) ساقطة من (أ).

(٥) قال شيخنا الهرري: بالفارسية كأنه عندهم اليد لا تطلق إلا على الجارحة، أما في اللغة العربية تأتي للجارحة ولغير الجارحة أي للصفة، تأتي بمعنى الجارحة والصفة، لذلك بالعربية جاز أن يقال يدُ الله، أما عندهم في لغتهم لا يفهمون من ترجمة اليد التي يستعملونها إلا الجارحة، لذلك قال بالفارسية لا يجوز أن يقال يدُ الله بلغتهم..  
اليد بالفارسية معناها: «دست» وعن عبد الله الطاجيكي الذي كان يُسمى (سنة الله) قال يوجد لفظان:  
١ - بروئي خدَا (الكلمة الأولى مفخمة).

أَنْ يُقَالَ (بُرُوي) <sup>(١)</sup> خُذَا <sup>(٢)</sup> بِلَا تَشْبِيهِ وَلَا كَيْفِيَّةَ.  
وَيَنْسَ قُرْبُ اللَّهِ تَعَالَى <sup>(٣)</sup> وَلَا بُعْدُهُ مِنْ طَرِيقِ  
طُولِ الْمَسَافَةِ وَقِصَرِهَا <sup>(٤)</sup> وَلَكِنْ <sup>(٥)</sup> عَلَى مَعْنَى  
الْكِرَامَةِ وَالْهَوَانِ <sup>(٦)</sup>، وَلَكِنْ الْمَطِيعُ <sup>(٧)</sup> قَرِيبٌ

---

٢- بُرُوي خُذَا (الكلمة الأولى غير مفخّمة). وهي  
بالفارسية معناها: «لوجه الله». وهذا المعنى منقول من  
إسماعيل الطاجيكي.

(١) في (أ) و(ب) زيادة (عصاة).

(٢) في (أ) و(ب) بُرُوي خُداي عَزَّ وَجَلَّ.

(٣) سقطت في (ب).

(٤) في (أ) و(ب) وَلَكِنْ عَلَى...

(٥) في (أ) و(ب) وَلَكِنْ عَلَى... وما في بعض النسخ (لا

على معنى) وهو تحريف.

(٦) في (أ) و(ب) والمطيع.

(٧) في (أ) و(ب) والمطيع.

مِنْهُ بِلَا كَيْفٍ، وَالْعَاصِي بَعِيدٌ عَنْهُ<sup>(١)</sup> بِلَا كَيْفٍ.  
وَالْقُرْبُ وَالْبُعْدُ وَالْإِقْبَالُ يَقَعُ عَلَى الْمُنَاجِي.  
وكَذَلِكَ<sup>(٢)</sup> جَوَارُهُ فِي الْجَنَّةِ، وَالْوُقُوفُ  
بَيْنَ يَدَيْهِ بِلَا كَيْفٍ<sup>(٣)</sup>. وَالْقُرَّاءُ أَنْ مُنَزَّلٌ عَلَى

---

(١) في (أ) و(ب) منه.

(٢) في (ب) زيادة (و) وهي ليست في محلّها.

(٣) قال شيخنا الهرري: «يعني أليس شاع القول إن  
العبد يقف بين يدي الله، هذا ليس معناه أن العبد يكون  
عند الحساب بعيداً منه بالمسافة لأنّ القرب المسافي لا يجوز  
عليه تعالى والمقابلة لا تجوز على الله لأنه ليس حجماً، لا بد  
أن يُبين للناس، يقال لهم وقوف العباد للحساب في ذلك  
الموقف هو معناه الوقوف بين يدي الله، ليس معناه أن الله  
ينزل إلى الأرض والعباد على الأرض فيقابلونه فيكلمهم  
كما يتصور بعض الناس، الله ليس حجماً متحيزاً في جهة  
من الجهات لا في العرش ولا في غيره ولا هو متحيز في كل  
الأماكن والجهات».

رَسُولِ اللَّهِ <sup>(١)</sup> وَهُوَ فِي الْمُصْحَفِ <sup>(٢)</sup> مَكْتُوبٌ،  
وَأَيَاتُ الْقُرْآنِ <sup>(٣)</sup> كُلُّهَا <sup>(٤)</sup> فِي مَعْنَى الْكَلَامِ <sup>(٥)</sup>  
مُسْتَوِيَةٌ فِي الْفَضِيلَةِ وَالْعَظَمَةِ، إِلَّا أَنَّ لِبَعْضِهَا  
فَضِيلَةَ الذِّكْرِ وَفَضِيلَةَ الْمَذْكُورِ <sup>(٦)</sup> مِثْلُ آيَةِ  
الْكُرْسِيِّ، لِأَنَّ الْمَذْكُورَ <sup>(٧)</sup> فِيهَا جَلَالُ اللَّهِ <sup>(٨)</sup>  
وَعَظَمَتُهُ وَصِفَتُهُ <sup>(٩)</sup>، فَاجْتَمَعَتْ فِيهَا فَضِيلَتَانِ:

---

(١) في (ب) زيادة (صلى الله عليه وسلم).

(٢) في (أ) و (ب) المصاحف.

(٣) ساقطة من (أ) و (ب).

(٤) ساقطة من (أ) و (ب).

(٥) في (أ) و (ب) زيادة (كلها).

(٦) سقطت في (ب).

(٧) سقطت في (ب).

(٨) في (أ) و (ب) وصفاته.

(٩) في (أ) و (ب) وصفاته.

فَضِيلَةُ الذِّكْرِ، وَفَضِيلَةُ الْمَذْكُورِ<sup>(١)</sup>، وَفِي  
صِفَةِ الْكُفَّارِ فَضِيلَةُ الذِّكْرِ فَحَسَبُ، وَلَيْسَ فِي  
الْمَذْكُورِ وَهُمْ الْكُفَّارُ فَضِيلَةٌ، وَكَذَلِكَ الْأَسْمَاءُ  
وَالصِّفَاتُ كُلُّهَا مُسْتَوِيَةٌ<sup>(٢)</sup> فِي الْفَضِيلَةِ  
وَالْعَظَمَةِ<sup>(٣)(٤)</sup> لَا تَفَاوُتَ بَيْنَهُمَا<sup>(٥)(٦)</sup>.  
وَوَالِدَا رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَاتَا

---

(١) فِي (أ) وَ (ب) وَلِبَعْضِهَا فَضِيلَةُ الذِّكْرِ فَحَسَبَ مِثْلَ  
قِصَّةِ الْكُفَّارِ وَلَيْسَ لِلْمَذْكُورِ فِيهَا فَضْلٌ وَهُمْ الْكُفَّارُ.

(٢) فِي (أ) فِي الْعِظَمِ وَالْفَضْلِ.

(٣) فِي (ب) (فِي الْعِظَمِ وَالْفَضْلِ) وَلَعَلَّ كَلِمَةَ (الْعِظَمِ).

(٤) فِي (أ) فِي الْعِظَمِ وَالْفَضْلِ.

(٥) فِي (أ) (وَوَالِدَا رَسُولِ اللَّهِ مَاتَا عَلَى الْكُفْرِ) وَهُوَ  
خِلَافُ الْحَقِّ.

(٦) فِي (ب) (وَوَالِدَا رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَاتَا  
عَلَى الْكُفْرِ) وَهُوَ بَاطِلٌ وَغَيْرُ صَحِيحٍ.



عَلَى الْفِطْرَةِ<sup>(١)(٢)(٣)</sup>، وَأَبُو طَالِبٍ عَمُّهُ<sup>(٤)</sup> وَأَبُو  
عَلِيٍّ<sup>(٥)</sup> مَاتَ كَافِرًا، وَقَاسِمٌ وَطَاهِرٌ وَإِبْرَاهِيمُ  
كَانُوا بَنِي رَسُولِ اللَّهِ<sup>(٦)(٧)</sup> صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى

---

(١) أي على الإيمان. انظر مخطوطة الفقه الأكبر في آخر  
الكتاب.

(٢) في (أ) (ووالد رسول الله مات على الكفر) وهو  
خلاف الحق. وفي بعض النسخ (ووالد رسول الله  
صلى الله تعالى عليه وسلم مات على الإيمان) وهو صحيح.  
(٣) في (ب) (ووالد رسول الله صلى الله عليه وسلم ماتا  
على الكفر) وهو خلاف الحق. ولزيادة التوسع في هذا  
الموضوع، راجع كتابنا ضياء القمرين في نجاة والدي  
الرسول الشريفين.

(٤) ساقطة من (أ) و(ب).

(٥) ساقطة من (أ) و(ب).

(٦) ساقطة من (أ).

(٧) في (ب) صلى الله عليه وسلم.

عَلَيْهِ وَعَلَىٰ ءَالِهِ وَسَلَّمَ<sup>(١)(٢)</sup>، وَفَاطِمَةُ<sup>(٣)</sup>  
 وَزَيْنَبُ وَرُقِيَّةُ<sup>(٤)</sup> وَأُمُّ كُلْثُومُ كُنَّ جَمِيعًا بَنَاتِ  
 رَسُولِ اللَّهِ<sup>(٥)(٦)</sup> صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَعَلَىٰ  
 ءَالِهِ وَسَلَّمَ وَرَضِيَ عَنْهُنَّ<sup>(٧)(٨)</sup>. وَإِذَا أَشْكَلَ  
 عَلَى الْإِنْسَانِ شَيْءٌ مِنْ دَقَائِقِ عِلْمِ التَّوْحِيدِ<sup>(٩)</sup>  
 فَيَنْبَغِي لَهُ أَنْ يَعْتَقِدَ فِي الْحَالِ مَا هُوَ الصَّوَابُ

(١) ساقطة من (أ).

(٢) في (ب) صلى الله عليه وسلم.

(٣) في (أ) و (ب) ورقية وزينب.

(٤) في (أ) و (ب) ورقية وزينب.

(٥) ساقطة من (أ).

(٦) في (ب) صلى الله عليه وسلم.

(٧) في (ب) صلى الله عليه وسلم.

(٨) ساقطة من (أ).

(٩) في (أ) و (ب) زيادة (فإنه).

عِنْدَ اللَّهِ تَعَالَى، إِلَى أَنْ يَجِدَ عَالَمًا فَيَسْأَلُهُ، وَلَا  
يَسَعُهُ تَأْخِيرُ الطَّلَبِ، وَلَا يُعْذَرُ بِالْوَقْفِ فِيهِ،  
وَيَكْفُرُ إِنْ وَقَفَ<sup>(١)</sup>. وَخَبَرُ الْمِعْرَاجِ حَقٌّ<sup>(٢)</sup>،

---

(١) قَالَ شَيْخُنَا الْهَرَرِيُّ: «مَعْنَاهُ عَلَى مَا يَخْطُرُ أَنَّهُ مِنْ أَنَّهُ ظَاهِرُ  
ذَلِكَ الشَّيْءِ حَالَمَا يَخْطُرُ لَهُ إِنْ كَانَ جَاهِلًا بِذَلِكَ الشَّيْءِ،  
فَإِنْ وَقَفَ عِنْدَهُ وَاعْتَقَدَهُ يَكْفُرُ، أَمَا إِنْ لَمْ يَقِفْ عِنْدَهُ وَمَضَى  
لَا يَكْفُرُ فَيَسْأَلُ عَالَمًا فَيَفْسُرُ لَهُ مَا هَذَا الشَّيْءُ فَيَأْخُذُ مَا  
يَفْسُرُ لَهُ بِهِ الْعَالَمُ».

(٢) قَالَ شَيْخُنَا الْهَرَرِيُّ: «خَبَرُ الْمِعْرَاجِ لَيْسَ دَلِيلُهُ قِطْعِيًّا  
كَالْإِسْرَاءِ، الْإِسْرَاءُ جَاءَ فِي الْقُرْآنِ بِلَفْظٍ صَرِيحٍ لَذَلِكَ  
مَنْكَرُهُ يَكْفُرُ، ثُمَّ هُوَ أَكْثَرُ شَيْوَعًا عِنْدَ الْمُسْلِمِينَ مِنَ الْمِعْرَاجِ  
لَكِنَّ الْمِعْرَاجَ أَيْضًا مَنْكَرُهُ يَكْفُرُ إِنْ كَانَ عَلِمَ أَنَّ الْمُسْلِمِينَ  
هَذَا اعْتِقَادُهُمْ، أَمَا إِذَا لَمْ يَعْتَقِدْ أَنَّ هَذَا عَقِيدَةُ الْمُسْلِمِينَ  
فَأَنْكَرَهُ لَا يَكْفُرُ، لَكِنْ يَكُونُ عَلَيْهِ ذَنْبٌ مِنَ الْكِبَائِرِ، يَكُونُ  
فَاسِقًا».

فَمَنْ<sup>(١)</sup> رَدَّهُ فَهُوَ<sup>(٢)</sup> ضَالٌّ مُبْتَدِعٌ<sup>(٣)</sup>. وَخُرُوجُ  
الدَّجَالِ، وَيَأْجُوجَ وَمَأْجُوجَ، وَطُلُوعُ الشَّمْسِ  
مِنْ مَغْرِبِهَا، وَنُزُولُ عِيسَى<sup>(٤)</sup> عَلَيْهِ السَّلَامُ<sup>(٥)</sup>  
مِنْ السَّمَاءِ، وَسَائِرُ عَلَامَاتِ يَوْمِ الْقِيَامَةِ عَلَى  
مَا وَرَدَتْ بِهِ الْأَخْبَارُ الصَّحِيحَةُ حَقٌّ كَائِنٌ،  
وَاللَّهُ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ.  
انتهى كتابُ الفقه الأكبر للإمام أبي حنيفة  
رضي الله عنه.

---

(١) في (ب) ومن.

(٢) في (أ) و (ب) فهو مبتدع ضال.

(٣) في (أ) و (ب) فهو مبتدع ضال.

(٤) ساقطة من (أ).

(٥) ساقطة من (أ).

# مخطوطة (١) الفقه الأكبر للإمام أبي حنيفة النعمان



(على الفطرة أي على الإسلام)

المملكة العربية السعودية  
وزارة الثقافة والإعلام  
مكتبة الملك عبدالعزيز  
المدسة المنورة

مجموع برقم: ٨٠/٢٣٦  
يشتمل على عدد من الرسائل  
المخططة في فنون مختلفة  
عدد الأوراق: ٥١ ورقة  
المقاس: ١٢ x ٢٣ سم  
مجموعة مكتبة:  
الشيخ عارف حكمت

منه تعالى ~~بلا~~ ~~كعب~~ والعاصي بعيد منه تعالى ~~بوكيف~~  
والأقال يقع على المناجى وكذلك جواره تعالى في الجنة  
والوفوت بين يديه ~~بلا~~ ~~كعب~~ والعنوا منزل على  
رسول عليه العترة والسلم هو في المصاحف مكتوب  
وأما الفراء في معنى ~~السلم~~ ~~كعب~~ مستوية في  
الفنيلة إلا أن بعضها فضيلة الذكر وفضيلة المذكر  
على أية الكرى لأن المذكر فيها جلل الله تعالى وعظمته  
وصفاته فاجتمعت فضيلتان فضيلة الذكر وفضيلة المذكر  
وأما في فقه الكفار فضيلة الذكر ~~كعب~~ ~~كعب~~ وليس  
المذكور فضيلة وهو الكفار وكذلك الأسماء والصفات  
كلها مستوية في العظم والفضل لا تفاوت بينها ~~والسدا~~  
**رسول الله صلى الله عليه وسلم** ما قال على الفطرة وأبو طالب  
عه مات كافرًا قاطمة ودقة وأمر كل ثمر وزنب كن  
جميعاً بات رسول الله صلى الله عليه وسلم والآن  
على الإنسان شيء من دقايق علم التوحيد فانه ينبغي له  
ان يعتقد في الحال ما هو الصواب عند الله تعالى  
الى ان يجد عالماً فيأله ولا يسيعه تاخير الطلب ولا  
يغذر بالتوقف فيه ويكفران وقف وخبر المخرج حتى  
ومرودة فهو مبتدع ضال وعروج الدجال وباجر ومنا  
وطول الشمس من الغروب ونزول عيسى عليه السلام  
من السماء وسائر معلومات يوم القيمة على ما روي في  
الامبار المتقدمة حتى كأن الله يهدي من يشاء الى صراط  
مستقيم والحمد لله رب العالمين

(١) والمخطوطة كاملة موجودة بحوزتنا.



## بيان أفضلية علم التوحيد ومزيد عناية السلف بعلم التوحيد

قال الإمام أبو الحسن الأشعري: «أول ما يجب على العبد العلم بالله ورسوله ودينه».

فلما كان علم التوحيد يفيد معرفة الله على ما يليق به ومعرفة رسوله على ما يليق به وتنزيه الله عما لا يجوز عليه وتبرئة الأنبياء عما لا يليق بهم، كان أفضل من علم الأحكام. قال الإمام الشافعي<sup>(١)</sup>: «أحكمنا ذاك قبل هذا» أي علم التوحيد قبل فروع الفقه.

وقد ألف الإمام أبو حنيفة الذي هو أحد أعلام الأئمة في وسط القرون الثلاثة الفاضلة كتبه «الفقه الأكبر» و«الرسالة» و«الفقه الأبسط» وكتاب «العالم والمتعلم» و«الوصية» نُسبت إلى الإمام واختُلف في ذلك كثيرًا فمنهم من ينكر عزوها إلى الإمام مطلقًا ويزعم أنها ليست من عمله ومنهم من ينسبها إلى محمد بن يوسف البخاري المكنى بأبي حنيفة

---

(١) مناقب الشافعي للبيهقي (١/٤٥٧)، تبين كذب المفتري (ص/٣٤٢).

وهذا قول المعتزلة لما فيها من إبطال نصوصهم الزائفة  
وادعائهم كون الإمام منهم كما في «المناقب الكرديّة»  
وهذا كذب على الإمام فإنه رضي الله عنه وصاحبه أول  
من تكلم في أصول الدين وأتقنها بقواطع البراهين على  
رأس المائة الأولى، قال الحافظ محمد مرتضى الزبيدي  
في شرح الإحياء<sup>(١)</sup>: «ففي «التبصرة البغدادية» أول متكلمي  
أهل السنة من الفقهاء أبو حنيفة ألف فيه «الفقه الأكبر»  
و«الرسالة» في نُصرة أهل السنة. وقد ناظر فرقة الخوارج  
والروافض والقدرية والدهرية وكانت دُعائهم بالبصرة  
فسافر إليها نيفًا وعشرين مرة وفَضَّهم بالأدلة الباهرة. وبلغ  
في الكلام أي علم التوحيد إلى أنه كان المشار إليه بين الأنام  
واقْتَفَى به تلامذته الأعلام» اهـ.

وفي «مناقب الكردي»<sup>(٢)</sup><sup>(٣)</sup> عن خالد بن زيد العمري

---

(١) إتحاف السادة المتقين (٢/ ١٤).

(٢) هو محمد بن محمد بن شهاب الكردي الخوارزمي الشهير  
بالبزازي، كان فقيهاً على مذهب أبي حنيفة، تنقل في بلاد القرم والبلغار  
وحج واشتهر، من كتبه الجامع الوجيز، المناقب الكرديّة، توفي سنة  
٨٢٧هـ.

(٣) مناقب أبي حنيفة (ص/ ٤٤).

أنه قال كان أبو حنيفة وأبو يوسف ومحمد وزفر وحماد بن أبي حنيفة قد خَصَّمُوا بالكلام الناس أي ألزموا المخالفين وهم أئمة العلم.

وعن الإمام أبي عبد الله الصِّمري<sup>(١)</sup> أن الإمام أبا حنيفة كان متكلّم هذه الأمة في زمانه وفقّيههم في الحلال والحرام.

وقد علّم مما تقدم أن هذه الكتب من تأليف الإمام نفسه والصحيح أن هذه المسائل المذكورة في هذه الكتب من أمالي الإمام التي أملاها على أصحابه كحمّاد وأبي يوسف وأبي مطيع الحكم بن عبد الله البلخي وأبي مقاتل حفص بن سلّم السمرقندي. فمنهم الذين قاموا بجمعها وتلقاها عنهم جماعة من الأئمة كإسماعيل بن حمّاد ومحمد بن مقاتل الرازي ومحمد بن سماعة ونُصير بن يحيى البلخي وشداد

---

(١) هو أبو عبد الله الحسين بن علي بن محمد بن جعفر الصيمري، أحد فقهاء الحنفية وإمامهم ببغداد، وُلِّي قضاء المدائن ثم ربع الكرخ وبقي فيه إلى حيث وفاته سنة ٤٣٦ هـ. حدّث عن أبي حفص بن شاهين والمعافي بن زكريا وغيرهما، وروى عنه الخطيب البغدادي وقاضي الفقهاء الدامغاني، من مؤلفاته أخبار أبي حنيفة وأصحابه.

(٢) إتحاف السادة المتقين (٢/ ١٤).



ابن الحكم وغيرهم إلى أن وصلت بالإسناد الصحيح إلى الإمام أبي منصور الماتريدي فمن عزاهنّ إلى الإمام صح لكون تلك المسائل من إملائه ومَن عزاهن إلى أبي مطيع البلخي أو غيره ممن هو في طبقة أو ممن هو بعدهم صح لكونها من جمعه. ذكره الفقيه المحدث الحافظ اللغوي السيد محمد مرتضى الزبيدي بل هو خاتمة الحفاظ واللغويين<sup>(١)</sup>.

فشدَّ عليها يدك ولا تلتفت إلى من يطعن في نسبتها إلى الإمام أبي حنيفة لما فيها من تنزيه الله عن الجسمية والتحيز وإثبات خلق الأفعال وهم المشبهة الذين يعتقدون في الله الجسمية والتحيز في المكان والمعتزلة الذين يعتقدون أن الله ليس خالقاً لأفعال العباد.

---

(١) إتحاف السادة المتقين (٢/ ١٣).





بيروت - لبنان - تليفاكس: ٠٠٩٦١ ١٣٠٤٣١٢

[www.dmcpublisher.com](http://www.dmcpublisher.com)

ISBN 978-9953-20-793-3



9 789953 207933